



كتاب اللعان

وفيه فصلان :

الفصل الأول

فى سنة اللعان وكيفيته وأحكامه

أخبرنا الشافعى ، أخبرنا مالك ، حدثنا ابن شهاب ؛ أن سهل بن سعد الساعدى أخبره أن عويمر العجلانى جاء إلى عاصم بن عدى الأنصارى فقال له : أرأيت يا عاصم لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتلته فيقتلونه أم كيف يفعل ؟ سل لى يا عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك ، فسأل عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك فكره رسول الله ﷺ المسألة وعابها ، حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ فلما رجع عاصم إلى أهله جاء عويمر فقال : يا عاصم ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟ فقال عاصم / لعويمر : لم تأتني بخير قد كره رسول الله ﷺ المسألة التى سألته عنها ، فقال عويمر : والله لا أنتهى حتى أسأله عنها ، فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ وسط الناس فقال : يا رسول الله أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتلته فيقتلونه أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله ﷺ : « قد أنزل الله فيك وفى صاحبك فاذهب فأت بها » فقال سهل بن سعد : متلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ فلما فرغنا من تلاعنهما قال عويمر : كذبتُ عليها يا رسول الله : إن أمسكتها وطلقتها ثلاثاً قبل أن يأمره النبى ﷺ . قال ابن شهاب : فكانت تلك سنة المتلاعنين .

وأخبرنا الشافعى ، أخبرنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أخبره قال : جاء عويمر العجلانى إلى عاصم بن عدى فقال : يا عاصم بن عدى سل لى رسول الله ﷺ عن رجل وجد مع امرأته رجلاً فقتله أيقتل به أم كيف يصنع ؟ فسأل عاصم النبى ﷺ فعاب النبى ﷺ المسائل : فلقيه عويمر فقال : ما صنعت ؟ قال : صنعت ، إنك لم تأت بخير ، سألت رسول الله ﷺ فعاب المسألة ؟ فقال عويمر : والله لآتين رسول الله ﷺ فلا سألته فأتاه ، فوجده قد أنزل عليه فيهما ، فدعاهما فلاعن بينهما : فقال عويمر لئن انطلقت بها لقد كذبت عليها ، ففارقها قبل أن يأمره النبى ﷺ ثم قال رسول الله ﷺ : « انظروهما فإن جاءت به أسحم أدعج عظيم الإليتين فلا أراه إلا قد صدق ، وإن جاءت به أحمر كأنه وحره فلا أراه إلا كاذباً » ، فجاءت به أخرج على النعت المكروه . وقال ابن شهاب : فصارت سنة المتلاعنين .

ب/٧ وأخبرنا الشافعي ، أخبرنا عبد الله بن نافع ، عن ابن أبي ذئب ، عن ابن شهاب /
 عن سهل بن سعد : أن عويمراً جاء إلى عاصم فقال: رأيت رجلاً وجد مع امرأته
 رجلاً فقتله أيقتلونه؟ سل لي يا عاصم رسول الله ، فسأل رسول الله ﷺ فكره رسول
 الله ﷺ المسائل وعابها ، فرجع عاصم إلى عويمر فأخبره أنه النبي ﷺ كره المسائل
 وعابها فقال عويمر: والله لآتين رسول الله ﷺ ، فجاء وقد نزل القرآن خلاف عاصم ،
 فسأل رسول الله ﷺ فقال: «قد نزل فيكما القرآن فتقدما فتلاعنا» ثم قال: كذبت عليها
 إن أمسكتها ، ففارقها وما أمره النبي ﷺ : فمضت سنة المتلاعنين ، وقال رسول الله ﷺ :
 « انظروهما فإن جاءت به أحمر قصيراً كأنه وحررة فلا أحسبه إلا قد كذب عليها ، وإن
 جاءت بن أسحم أعين ذا (١) إليتين فلا أحسبه إلا قد صدق عليها» فجاءت بن علي
 النعت المكروه.

وأخبرنا الشافعي ، أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن ابن شهاب عن
 سهل بن سعد أخى بنى ساعدة ، أن رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا
 رسول الله رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتله فيقتلونه ، أم كيف يصنع ؟ فأنزل
 الله عزوجل في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر المتلاعنين ، قال: فقال له النبي ﷺ :
 «قد قضى فيك وفي امرأتك» قال: فتلاعنا وأنا شاهد ثم فارقها عند النبي ﷺ وكانت
 سنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين ، وكانت حاملاً فأنكرها : فكان ابنها يدعى إلى أمه .

ب/٨ وأخبرنا الشافعي ، أخبرنا إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، سمعت سعيد بن المسيب ،
 وعبيد الله بن عبد الدين بن عتبة ؛ أن النبي ﷺ قال: «إن جاءت بن أسقر سبطاً فهو
 لزوجاً ، وإن جاءت به أريعج فهو / للذى يتهمه قال فجاءت به أريعج» .

أخرج الشافعي هذه الروايات جميعاً في (كتاب اللعان) وعاد أخرج الروايتين
 الأخيرين في (كتاب اختلاف الحديث) إلا أنه قال إن جاءت به أسقر سبطاً وإن جاءت
 به أديقج جعداً.

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا الترمذي (٢).

أما مالك : فأخرج الرواية الأولى بالاسناد .

وأما البخاري : فأخرجه عن يحيى ، عن عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن ابن
 شهاب ، عن سهل وذكر الرواية الثالثة .

(١) في المخطوطة «ذو» وهو خطأ نحوي .

(٢) مالك في الموطأ ص ٥٦٦ ، ٥٦٧ والبخاري في الطلاق (٥٣٠٩) ، ومسلم كتاب اللعان (٤٩٢/٣) ،

وأبو داود في الطلاق (٢٢٤٨) والنسائي في الطلاق ٦ / ١٧٠ .

وأما مسلم : فأخرجه عن محمد بن رافع ، عن عبد الرزاق برواية البخارى ، ولم يذكر فى روايته الصفات .

وأما أبو داود : فأخرجه عن محمد بن جعفر الوركاني ، عن إبراهيم بن سعد بالإسناد .

وأما النسائي : فأخرجه عن محمد بن معمر ، عن أبي داود ، عن عبد العزيز بن أبي سلمة ، وإبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن سهل ، عن عاصم ، ولم يذكر الصفات . وكلهم أخرج الحديث عن سهل أن عاصم بن عدى فجعلوه من مسند سهل إلا النسائي فإنه جعله من مسند عاصم .

الأسحم : الأسود ، والدعج فى العين : هو شدة سوادها مع سعتها ، وقيل : هو شدة سواد سوادها وشدة بياض بياضها ، يقال رجل أدعج ، وعين دعجاء ، وامرأة دعجاء ، وقيل الدعج والدعجة : سواد فى كل شىء ولا يخص العين ، يقال رجل أدعج إذا كان أسود ، وقال الأصمعي : الدعج والدعجة شدة السواد . قال الأزهرى : هذا هو الصواب ، والأول لم يقله إلا الليث وهو خطأ .

يقول النبى ﷺ : أدعج العينين : يريد أسود العينين . وقوله : عظيم الإليتين يريد كثيرهما سمينهما ، والإلتيان جانبا الإست النابتان ، شبههما بإلتي الكبش والوحرة : بفتح الحاء دوية صغيرة حمراء كالقصاصه / تلتصق بالأرض ، وأراد بها المبالغة فى قصره ٨/ب والأعين : الواسع العين والأمغير : تصغير الأمغر : وهو الأحمر على لون المغرأة : وهى الطين الذى يصبغ به والسبط الشعر : خلاف الجعد ، والأديعج : تصغير الأديعج .

وقد جاء فى الرواية الثالثة : فإن جاءت بن أحمر أعين ذو التنين بالرفع وهو خطأ ، وإنما الصواب ذا إلتين ، وكذا جاء فى كتاب البيهقى بالنصب ، وقوله : انظروا إن جاءت بن أدعج كذا وكذا فيه دليل على اعتراض الشبهة والريب فى القضية من جهة الظن وطريق الشبهة ، وإن كانت لا تؤثر فى الظاهر ، فإن الحكم بالظاهر : انتفاء الولد عنه باللعان وإلحاقه بالأمر ، وأما الباطن : فإن الشبهة تثير فى الباطن أمراً ما ، ولو كان للشبهة ها هنا حكم لوجب عليها الحد إذا جاءت بابن على النعت المكروه ، ويريد بالنعت المكروه شبهة الولد بمن رميت به فإن ذلك مكروه .

وقوله فى الصدق : فلا أراه إلا قد صدق ، وفى الكذب فلا أراه إلا كاذباً فجعل فى الصدق قد والفعل ، وفى الكذب اسم الفاعل ، وكلا اللفظين دالان على معنى واحد ، وإنما جاء بقدر والفعل فى الصدق ، وبالإسم فى الكذب لأن حالة تصديق حالة

مكروهة تنفر منها الطباع، لما فيها من إظهار الفاحشة وإعلام هذه الحالة القبيحة، ولذلك نذب الشرع إلى ستر أمثال هذه المعاصى وإخفائها، حتى قال النبى ﷺ لهذا: «هلا سترته بثوبك يا هذا» وقال: «إذا أتى أحدكم شيئاً من هذه القاذورات فليستر بستر الله»^(١) وقال فى هذا الحديث: إنه كان يكره المسائل، وكان يعرض عن الماعز، كلما أقر عنده بالزنا، حتى أتاه من عن يمينه، وعن شماله، ومن خلفه وبين يديه، كل ذلك سترًا للمعصية، وأعظم / ما فى ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩].

١/٩

وإذا كان الأمر كذلك عدل فى ذكرها والإخبار عنها إلى الفعل فقال: «فلا أراه إلا قد صدق» ولم يقل فلا أراه إلا صادقاً، لأن دلالة الإسم فى هذا المقام أوضح من دلالة الفعل وذلك أن الأصل فى المفعولات والحال الاسم، وأما الجملة الإسمية والفعلية فإنهما فرعٌ فى الوضع عليه، فكانت دلالة الأصل أوضح من دلالة الفرع، فلم تكن المهمة فى الأخبار عن صدق قوية، ولا النفوس إلى تحقيق صدقه منبعثة نظراً إلى الأدب الشرعى فى إخفاء المعاصى، فلما جاء إلى حالة التكذيب وكانت المهمة فى إظهارها قوية والنفس فى تحقيقها منبعثة عدل فى الإخبار عنها إلى اللفظ الموضوع الأصلي فقال: «فلا أراه إلا كاذباً».

وقوله: «قد صدق» حرف وفعل، والحرف هو تقليل الأفعال والتقريب إلى الحال يقول القائل: كأن كذا وكذا، فيقول: فى الجواب قد كان ذلك: أى أنه قليل الكون قريبه ويقول العامل: قد يكون كيت وكيت، فيقول: قد يكون ذلك: أى أنه قليل الوقوع وقريب من الوقوع. فأما قوله فلا أراه إلا كاذباً، فإن اللفظ يقتضى اتصافه بالكذب، وأن ذلك حالة لا دلالة فيها على تقريب الحال ولا تقليده، وإنما لما علقه بالشرط صار معلقاً عليه، فكانت الدلالة فيه أقوى نظراً إلى الأصل فى الأدب الشرعى فى إظهار الأوصاف الجميلة والحلال الحميدة.

قال الشافى: وفى حديث ابن أبى ذئب دليل على أن سهل بن سعد قال: فكانت سنة المتلاعنين. وفى حديث مالك وإبراهيم بن سعد كأنه قول ابن شهاب، وقد يكون ب/٩ غير مختلف بقوله مرة ولا يذكر سهلاً، وبقوله أخرى ويذكر سهلاً ووافق ابن أبى / ذئب إبراهيم بن سعد فيما زاد فى آخر الحديث على حديث مالك.

قال الشافى: يحتمل طلاقه ثلاثاً أن يكون بما وجد فى نفسه لعلمه بصدقه وكذبها

وجرأتها على اليمين، طلقها ثلاثاً جاهلاً بأن اللعان فرقة فكان كم طلق عليه بغير طلاق، وكمن شرط العهدة في البيع والضمان في السلف، وهو يلزمه شرط أو لم يشترط . قال: وزاد ابن عمر أن النبي ﷺ فرق بين المتلاعنين، وتفريق النبي عند فرقة الزوج إنما هو تفريق حكم . قال الشافعي: ففي حكم اللعان في كتاب الله - عز وجل - ثم سنة رسول الله دلائل واضحة منها: أن عويمراً سأل رسول الله ﷺ عن رجل وجد مع امرأته فكره السائل وذلك وأن عويمراً لم يخبره أن هذه المسألة كانت .

قال: وقد أخبرنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عامر بن سعد، عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يكن فحرم من أجل مسألته» (١).

وقال: وأخبرنا ابن عيينة، عن ابن شهاب عن عامر بمثل معناه .

ومنها: الدلائل على أن ما حرم النبي ﷺ حرام بأمر الله إلى يوم القيامة: ومنها: الدلالة على أن رسول الله ﷺ حين وردت عليه هذه المسألة وكانت حكماً وقف عن جوابها حتى أتاه الله الحكم فيها: فقال: لعويمر «قد أنزل فيك وفي صاحبك» فلا عن بينهما كما أمر الله في اللعان، ثم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة ونفاه عن الأب، وقال: «لا سبيل لك عليهما»، ولم يرد الصداق على الزوج فكانت هذه أحكاماً وجبت بالنكاح .

وأخبرنا الشافعي، عن مالك، عن هشام عن عروة وجاء رسول الله ﷺ / ١/١ .
المجلاني وهو أحيمر سبط نضو الخلق فقال: يا رسول الله: أرأيت شريك بن السحماء يعني ابن عمه وهو رجل عظيم الإلتين أدعج العينين حاد الخلق نصب فلانه يعني امرأته وهي حبلى وما قريبتها منذ كذا فدعا رسول الله ﷺ شريكاً فجحد ودعى المرأة فجحدت فلا عن بينهما وبين زوجها وهي حبلى، ثم قال: «أنظروها فإن جاءت به أدعج عظيم الإلتين فلا أراه إلا قد صدق عليها، وإن جاءت به أحيمر كأنه وحره فلا أراه إلا قد كذب» فجاءت به أدعج عظيم الإلتين وقال: رسول الله ﷺ: «إن أمره ليبين، لولا ما قضى الله» يعني أنه لمن زنا ولولا ما قضى من أن لا يحكم على أحد إلا بإقرار واعتراف على نفسه لا يحل بدلالة غير واحد منهما وإن كانت بينه فقال: «لولا قضى الله لكان فيها قضاء غيره» ولم يعرض لشريك ولا للمرأة، والله أعلم وأنفذ الحكم وهو يعلم أن أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق .

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٢٨٩) .

هذا الحديث جاء فى المسند فى كتاب (إبطال الاستحسان) مبتوراً كما تراه، وقد أبان عنه الإمام الحافظ أبو بكر أحمد البيهقى وأوضحه فقال - رحمه الله - ذكر الشافى - رحمه الله - فى كتاب (إبطال الاستحسان) فصلاً فى أن الأحكام فى الدنيا إنما هى على ما أظهر العباد وأن الله مدين بالسرائر وهو احتج بأمر المنافقين وبحديث أبى هريرة قال: «لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»^(١).

ثم قال: أخبرنا مالك عن هشام بن عروة وإنما أراد حديث هشام، عن أبيه، عن زينب بنت أبى سلمة عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: «إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلى»^(٢) الحديث، لكنه انقطع إما بترك رفع فى نسخة وإما بترك الشافى ب/١٠ الحديث ليرجع إلى الأصل فيثبه / وكانه كره إثباته من الحفظ، ثم كتب بلا إسناد وجاء العجلانى إلى رسول الله ﷺ وهو احيم سبط نضو الخلق وذكر الحديث إلى آخره، قال فيه بعد قوله: لا يحكم على أحد إلا باقراره. قال البيهقى: الصواب إلا بشهود وقال بعد قوله: وإن كانت بينه يعنى ظاهرة قال البيهقى بعد فراغ الحديث: فظن أبو عمرو بن فطفر رحماً لله وإياه، ومن خرج المند من المبسوط إلى قوله: وجاء العجلانى من قوله هشام بن عروة فى المسند مركباً على إسناد حديث مالك، عن هشام وهذا وهم فاحش، والشافى يبرأ إلى الله تعالى من هذه الرواية، وقد وهم أبو عمرو أو من خرج المسند هكذا فى غير ما خرج فى المسند وقد ذكرته فى هذا الكتاب يعنى كتاب السنن والآثار وبينته وبالله التوفيق.

قال البيهقى: وهذا الحديث فيما قرأته على أبى سعيد بن أبى عمرو فى كتاب (إبطال الاستحسان)، عن أبى العباس، عن الربيع، عن الشافى، عن مالك، عن هشام لكنه فى أصل عتيق فصل بينه وبين ما بعده بدائرة، ثم كتب وجاء العجلانى علم أنه مبتدأ كلام معطوف على ما قبله، وليس لهذا الحديث أصل من حديث مالك، عن هشام بن عروة. وقد أعاد الشافى هذه المسألة فى مواضع من كتبه واحتج فيها حديث هشام، عن أبيه، عن زينب عن أم سلمة، بحديث العجلانى وأنا مستغن عن هذا الشرح، لكن لبعد إفهام أكثر الناس أحتاج فى مثل هذا الوهم الفاحش منذ مائة سنة إلى بيان وبالله التوفيق انتهى كلام البيهقى رحمه الله.

ولقد بالغ وأحسن الصنع فى بيان هذا الوهم الذى يجعل قدر الشافى - رحمة الله

(١) البخارى فى الإيمان (٢٥)، ومسلم فى الإيمان (٣٢/٢٠).

(٢) البخارى فى الشهادات (٢٦٨٠)، ومسلم فى الأفضية (٤/١٧١٢).

عليه - عنه ، وهو كما قال وشرح ولا مطعن فيه لطاعن / ولا مغمز لغامز، ولقد بلغنى عن بعض الأئمة أظنه الحافظ أبا نعيم الأصفهاني - رحمه الله - أنه قال للشافعي: على كل أحد منه إلا البيهقي فإن منته على الشافعي يريد بها صنع فى كتبه من تشييد مذهبه وبيان صحة أحاديث أحكامه .

وقال البيهقي رحمه الله : قال الشافعي رضي الله عنه فى كتاب (أحكام القرآن) : ورمى العجلاني امرأته برجل بعينه فالتعن ولم يحضر رسول الله ﷺ المرمى بالمرأة، فاستدل به على أن الزوج إذا التعن لم يكن للرجل الذى رماه بامرأته عليه حد .

وقد ذكرنا حديث سهل بن سعد فى قصة عويمر العجلاني وليس فيه إحضار للمرمى بالمرأة كما قال الشافعي ها هنا، وقد قال فى الإملاء : وقد قذف العجلاني امرأته بابن عمه وابن عمه شريك بن السحماء وسماه لرسول الله ﷺ ، وذكر أنه رآه عليها وسأل رسول الله ﷺ شريكاً فأنكر فلم يحلفه ، فكذلك لا يحلف أحداً ادعى عليه الزنا، والتعن العجلاني فلم يحد النبي ﷺ شريكاً بالتعانه، فكذلك لا يحد من رمى بالزنا بالتعان غيره، ولم يحد العجلاني القاذف، فكذلك لا يحد من قذف رجلا بعينه .

قال البيهقي وذكر الشافعي - رحمه الله - فى الإملاء أن النبي ﷺ سأل شريكاً فأنكر فلم يحلف وكان الشافعي أخذه من تفسير مقاتل بن حيان فإنه كذلك، ذكره مقاتل فى تفسيره . وقد حكى الشافعي عن تفسيره فى موضع إلا أنه سمي القاذف بشريك بن السحماء : هلال بن أمية وكذلك هو فى رواية عكرمة، عن ابن عباس، فى رواية أنس بن مالك ، والشافعي سماه العجلاني، والعجلاني هو عويمر المذكور فى حديث سهل بن سعد، وليس فى حديث سعد / أنه رماها بشريك بن سحماء ولا بغيره مسمى بعينه، إلا أن قول النبي ﷺ : « إن جاءت به كذا وكذا فلا أحسن إلا قد صدق عليها» دليل على أنه رماها برجل بعينه وإن لم يسم فى حديثه .

قال وعندى أن الشافعي ذهب فى هذه الأحاديث إلى أنها خبر عن قصة واحدة، ومن تفكر فيها وجد فيها ما يدل على صحة ذلك ثم إنه اعتمد على حديث سهل بن سعد فى تسمية القاذف بعويمر العجلاني تفضيل حفظ الزهري على حفظ غيره، ولأن ابن عمر قال فى حديثه: فرق رسول الله بين أخوى بنى عجلان، وفيه إشارة إلى من سماه سهل بن سعد، فكان ذلك عنده أولى من رواية عكرمة، عن ابن عباس، ورواية هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أنس فى تسمية القاذف بهلال بن أمية، ثم

وجدهما سميًا المرمى بالمرأة ولم يسمه سهل فذهب فى تسمية المرمى بالمرأة إلى روايتها وفى تسمية الرامى إلى رواية سهل وابن عمر . وعلى ذلك لما خرج قوله فى الإملاء والله أعلم .

ولنذكر الآن فى الحديث من ألفاظ تحتاج إلى بيان، الأحيمر: تصغير الأحمر يريد أنه أبيض أشقر وليس بأسمر ولا أسود . والنضو: الضعيف الرقيق وهو فى الأصل البعير المهزول ، وجمعه أنضاء فاستعير لما أشبهه من غيره . والسحما: السوداء تأنيث الأسحم . وقوله : «خال الخلق» لم أثبت هذه اللفظة هل هى بالجيم أو الحاء أو الخاء وما أشبه الثلاثة أن يكون بالحاء المعجمة من قولهم خل لحمه يخل خلولا فهو خال أى قر ونحف، والخل أيضاً، الرجل النحيف واختل جسمه أى هزل .

قد ذكرنا أن هذا الحديث ذكره الشافى فى كتاب (إبطال الاستحسان) ، وحيث ذكرنا توجيه الحديث وأشرنا إلى الوهم الواقع لأبى العباس الأصم فى تخريجه فلنذكر طرفاً مما ذهب إليه الشافى وغيره من العلماء فى / الاستحسان . أما الشافى : فقد ذهب إلى إبطاله حتى أنه قال : من استحسّن فقد شرّع فى الدين ويطل الاستحسان إذا لم يترتب على قاعدة من قواعد الأدلة ، واشتهر عن أبى حنيفة القول بالاستحسان ثم اختلف أصحابه فجاهر بعضهم بالخلاف فقال: هو ترك القياس والعمل بغير دليل شرعى، إنما هو استحسان عقلاً ، وليس للمستحسن إقامة دليل تتوجه عليه القرائح إنما هو تلوح يعنى فى العقل، وقال بعضهم : الاستحسان إمالة فرع إلى الأصل وادعى له، ومعنى ذلك: أنه تخصيص العلة بمعنى تقتضيه بناء على قولهم بجواز تخصيص العلة، وقال بعضهم: الاستحسان يراد به دليل ينقذ فى نفس المجتهد لا تساعده العبارة عنه، ولا يقدر على إبرازه وإظهاره . وهذا من أعجب الأقوال وأغربها . وقال الكرخى من متأخريهم وغيره من أصحابهم ممن عجز عن نصره الاستحسان المشتهر عن أبى حنيفة قالوا: الاستحسان ليس هو من عبارة قول بغير دليل، بل هو بدليل وأحال أن يكون المستحسن غير مطالب بدليل، وليس فى هذا خلاف ولا نقضى ولا كلام مع من ذهب إليه، إنما الكلام مع من قال لا يلزم فى الاستحسان إقامة دليل، وذلك هو المنكر ألا ترى أن أبى حنيفة قال: إذا اشتهر أربعة بزنا على شخص لكن عيّن كل واحد منهم زاوية من زوايا بيت وقال زنا فيها فالقياس أن لا أحد عليه لكننا نستحسن حده، فيقال : لم يستحسن سفك دم مسلم من غير حجة إذا لم يجتمع شهادة الأربعة على زنا واحد وغايته أن يقول: تكذيب المسلمين قبيح وتصديقهم وهم عدول حسن فتصدقهم ويقدر دورانه فى زينة واحدة على جميع الزوايا، والكلام على هذا وأحكامه وبسط القول فيه

أمر متعلق بكتب أصول الفقه / وفروعه، وإنما اعترض القول فذكرنا ما قدره الله تعالى . ١٢/ب
 وأخبرنا الشافعي ، أخبرنا سفيان ، عن أبي الزناد، عن القاسم بن محمد قال :
 شهدت ابن عباس يحدث بحديث المتلاعنين ، فقال له ابن شداد: أهي التي قال
 النبي ﷺ: « لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمتها » ؟ فقال ابن عباس: لا تلك المرأة
 كانت قد أعلنت .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخاري ومسلم والنسائي طويلاً ومختصراً
 هكذا (١).

أما البخاري : فأخرجه عن ابن المدني ، عن سفيان بالإسناد، وعن ابن عفير وابن
 يوسف عن الليث، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، وعن
 إسماعيل، عن سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد .

وأما مسلم : فأخرجه عن الناقد وابن أبي عمر ، عن سفيان ، وعن أحمد بن
 يوسف الأزدي ، عن سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد . وفي بعض طرقها قال :
 لا تلد امرأة كانت تظهر في الإسلام والسوء .

وأما النسائي : فأخرجه عيسى بن حميد، عن الليث، عن يحيى بن سعيد، وعن
 يحيى بن محمد بن السكن، عن محمد بن جهضم، عن اسماعيل بن جعفر، عن
 يحيى بن سعيد .

قد تقدم في حديث سهل من شرح حديث الملاعنة وحكمه ما فيه كفاية .

وقوله في هذا الحديث شهدت ابن عباس يحدث بحديث المتلاعنين، يريد حديث
 العجلاني وزوجته المذكور . وفي حديث سهل وقوله : قد أعلنت الإعلان : الإظهار
 والمراد أنها أعلنت الفاحشة وأظهرتها ، وقد بينه في الرواية الأخرى التي تقول فيها:
 كانت تظهر في الإسلام السوء .

١٣/أ وأخبرنا الشافعي أخبرنا بن سالم عن ابن جريج بن يحيى بن سعيد حدثه / عن
 القاسم بن محمد عن ابن عباس، أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله
 والله ما لي عهد بأهلي منذ عفار النخل قال: وضفارها إذا كانت تور بعفر أربعين يوماً
 لا تسقى بعد الآبار، قال: فوجدت مع امرأتي رجلاً قال. وكان زوجها مضفراً حمش
 الساقين سبط الشعر، والذي رميت به خدلاً إلى السواد جعداً قطعاً مستهاً، فقال رسول

(١) البخاري في الطلاق (٥٣١٠) (٥٣١٦) ومسلم في اللعان (١٢/١٤٩٧ مكرر/ ١٣٠) والنسائي في

الله ﷻ: « اللهم بين فلاحن بينهما » فجاءت برجل يشبه الذى رميت به .

قوله : مالى عهد بأهلى: يريد لم يظاً منذ كذا وكذا . وعفار النخل بفتح العين المهملة وتخفيف الفاء: تليقح النخل وإصلاحها ، فيقال قد عفروا نخلهم يعفرون ، قاله الأصمعى وقال ابن الأعرابى: العفار: أن يترك النخل بعد التليقح أربعين يوماً لا يسقى والعفار: لقاح النخل، قال الجوهري ويقال العفار بالقاف، والفاء أشهر ، وتأبير النخل تليقحها .

وحمش الساقين: دقيقهما وشعر سبط وسبط بسكون الباء وكسرها : إذا كان مسترسلاً ، ولم يكن جعداً والخلد: السمين الساقين والذراعين الممثلتهما ، رجل خدل وامرأة خدلاء بينة الخدل . وقوله : إلى السواد أى مائلاً إلى السواد فى لونه والقطط: المبالغ فى الجعودة رجل قط الشعر وقطط الشعر بمعنى . وقد قطط شعره بالكسر، وهو أحد ما جاء على الأصل بإظهار الضعيف . وقوله: مستهاً يريد عظيم الإست تقول : سته الرجل يسته فهو أسته إذا كان كثير العجز، وامرأة ستهاء . قال الأزهرى وفى حديث الملاعة إن جاءت به مستهاً جعداً فهو لفلان، أراد بالمسته الضخم الإليتين كأنه يقال أسته فهرسته كما يقال أسمن / فهو مسمن، ورأيت رجلاً ضخماً الأرداف كان يقال له أبو الأسته .

ب/١٣

والذى ذهب إليه الشافى فى ذكر هذا الحديث : هو الاستدلال به على أن للزوج ملاعة زوجته على الحمل ، ووجه الاستدلال : أن زوجها قال للنبي ﷺ مالى عهد منذ عفار النخل، وإنما قال ذلك، لأنه رآها حاملاً، ورأى عندها رجلاً وهو بعيد العهد بها . وتفصيل المذهب: أنه إذا قذف زوجته كان له لعانها ونفى الولد، وإن لم يكن صرح بالزنا بل نفى الولد ، ولاعن لنفى الولد وبه قال مالك .

وقال أبو حنيفة وأحمد : ليس له أن يلاعن لنفى النسب، ولا يصح نفيه فى حال الحمل فإن صرح بالقذف كان له أن يلاعن إلا عند أبى حنيفة إذا لاعنها للقذف، وهى حامل يلزمه الولد .

وأخبرنا الشافى، أخبرنا ابن عيينة، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ حين لاعن بين المتلاعنين أمر رجلاً أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال: «إنها موجبة» . أخرج النسائى هذا الطرف ، وقد جاء فى جملة حديث طويل أخرجه البخارى وأبو داود والنسائى ^(١) إلا أن رواية النسائى لهذا الطرف هى عن

(١) البخارى فى التفسير (٤٨٤٨٠) وأبو داود فى الطلاق (٢٢٥٥) والنسائى فى الطلاق ٦/١٧٥ .

على بن ميمون عن سفيان عن عاصم .

والهاء في فيه راجعة إلى الرجل الملاعن، وإنما أفردا وإن كان لم ينفرد الرجل بالذكر؛ لأنه قال : المتلاعنين فعرّف أنه يريد أحدهما، ولما ذكر الضمير رده إلى الرجل الموجبة : هي اللعنة التي توجب أحكام اللعان، فإن اللعان إنما يتم باللعنة الخامسة فهي، تمامه والسنة في اللعان أنه عند الخامسة يفقه الحاكم ويقول له : أخاف إن لم تكن صادقاً أن تبوء بلعنة الله تعالى اتق الله فإنها موجبة وإن عذاب الدنيا أيسر من عذاب الآخرة ويأمر/ رجلاً أن يضع يده على فيه حتى لا يبدو بالخامسة، وقد جاء هذا المعنى في رواية البخارى وأبى داود .

وأخبرنا الشافعى قال : سمعت سفيان بن عيينة يقول : أخبرنى عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر أن النبى ﷺ قال للمتلاعنين : « حسابكما على الله أحد كاذب لا سبيل لك عليها » ، قال يا رسول الله؛ مالى قال : « مالك إن كنت قد صدقت عليها فهو بما استحلتت من فرجها؛ وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها أو منه» .

وأخبرنا الشافعى أخبرنا سفيان، عن أيوب، عن سعيد بن جبير قال : سمعت ابن عمر يقول : فرق رسول الله ﷺ بين أخوى بنى العجلانى ، وقال هكذا بأصبعيه المسبحة والوسطى ففرقها والتي تليها يعنى المسبحة وقال : « الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب» .

وأخبرنا الشافعى ، أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رجلاً لاعن امرأته في زمان النبى ﷺ وانتفى عن ولدها ففرق رسول الله ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة .
أخرج هذه الأحاديث في (كتاب اللعان) وأخرج في (كتاب اختلاف الحديث) عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن رسول ﷺ فرق بين المتلاعنين وألحق الولد بالمرأة .
هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة طويلاً ومختصراً (١) .

أما مالك : فأخرج الرواية الثالثة في الموطأ بالإسناد .

وأما البخارى : فأخرج الرواية الأولى عن على بن عبد الله، وقتيبة، عن سفيان وأخرج الثانية عن عمرو بن زراة، عن إسماعيل ، عن أيوب، عن سعيد بن جبير،

(١) مالك في الموطأ ص ٥٦٧ والبخارى في الطلاق (٥٣١١) (٥٣١٢) ، ومسلم في اللعان (٦٥/١٤٩٢) ، (٨/١٤٩٤) ، وأبو داود في الطلاق (٢٢٥٧ - ٢٢٥٩) ، والترمذى في الطلاق (١٢٠٢) ، (١٢٠٣) والنسائى في الطلاق ١٧٧/٦ ، ١٧٨ .

وأخرج الثالثة عن يحيى بن بكير عن مالك .

١٤/ب وأما مسلم : فأخرج الأولى عن يحيى بن يحيى وأبى بكر/ ، وزهير ، عن سفيان وأخرج الثانية عن أبى الربيع ، عن حماد بن زيد ، عن ابن أبى عمر ، عن سفيان ، عن أيوب . وأخرج الثالثة عن سعيد بن منصور ، وقتيبة ويحيى بن يحيى عن مالك .

وأما أبو داود : فأخرج الأولى ، عن أحمد بن حنبل ، عن سفيان . وأخرج الثانية عن أحمد بن حنبل ، عن إسماعيل ، عن أيوب . وأخرج الثالثة عن القعبنى ، عن مالك .

وأما النسائى : فأخرج الأولى ، عن محمد بن منصور ، عن سفيان . وأخرج الثانية ، عن زياد بن أيوب ، عن ابن عليه عن أيوب . وأخرج الثالثة عن قتيبة عن مالك .

وأما الترمذى : فأخرج الحديث بطوله عن هناد ، عن عبدة بن سليمان عن عبد الملك ابن أبى سليمان ، عن سعيد بن جبير . وأخرج الثالثة ، عن قتيبة ، عن مالك .

والرواية التامة لحديث ابن عمر قد أخرجها مسلم والترمذى ونحن نذكرها ليعرف أصل الحديث . قال سعيد بن جبير : سئلت عن المتلاعنين فى إمرة مصعب بن الزبير أيفرق بينهما ؟ فما دريت ما أقول فمضيت إلى منزل ابن عمر بمكة ، فقلت للغلام : استأذن لى قال : إنه قائل ، فسمع صوتى فقال ابن جبير قلت : نعم قال : ادخل فوالله ما جاء بك هذه الساعة إلا حاجة ، فدخلت فإذا هو مفترش برذعة له متوسد وسادة حشوها ليف ، قلت أبا عبد الرحمن المتلاعنان ، أيفرق بينهما؟ قال : سبحان الله نعم ، إن أول من سأل عن ذلك فلان بن فلان قال : يا رسول الله أرأيت لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع إن تكلم تكلم بأمر عظيم ، وإن سكت سكت عن مثل ذلك ، قال فسأل النبى ﷺ فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه فقال/ إن الذى سألتك عنه ابتليت به ، فأنزل الله عز وجل هؤلاء الآيات فى سورة النور ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٧] فتلاهنّ عليه ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، قالت : لا والذى بعثك بالحق إنه لكاذب ، فبدأ الرجل فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، ثم بالمرأة فشهدت أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، ثم فرق بينهما .

قوله «لا سبيل لك عليها» : فيه بيان وقوع الفرقة بينهما باللعان ، بخلاف من قال اللعان لا يوجب الفرقة ، وفيه دلالة على أن الفرقة باللعان متأبدة ، ولو كان له عليها سبيل إذا كذب نفسه لاستثناه ، فقال : إلا أن تكذّب نفسك ، فيكون لك عليها حيثنذ

سبيل، فلما أطلق الكلام دل على تأبيد الفرقة وفيه: بيان أن زوج الملاعنة لا يرجع عليها بالمهر وإن أقرت المرأة بالزنا أو قامت عليها البينة بذلك، هذا في المدخول بها ألا تراه قال: «فهو بما استحلتت من فرجها»، فأما غير المدخول بها فقد اختلف الناس فيها: الحسن وقتادة وسعيد بن جبير تلاعنه ولها نصف الصداق. وقال الحكم وحماد: لها الصداق كاملاً. وقال الزهري: يتلاعنان ولا صداق لها. والضمير في قوله «منها» راجع إلى المرأة، وفي منه راجع إلى المال.

وقوله: أحدكما كاذب فهل منكما تائب؟ في هذا اللفظ من الأدب الحسن مالا يخفى على السامعين، وذلك أنه لم يواجه أحداً منهما بالكذب ولا خصه به لأن أولاً علم غيب، ولعل الله تعالى لم يكن أعلمه الكاذب منهما، ولأن العلم الحقيقي إن أخذ المختلفين يدعى كل واحد منهما خلاف الآخر كاذب والآخر / صادق، وقد سوى ١٥/ب رسول الله ﷺ الحكم بين الكاذب والصادق منهما فحكم حكماً واحداً، لأنه لم يتعين الصادق من الكاذب، وكلاهما يتجاذبان النقيضين فاستوى حكمهما، لذلك سوى رسول الله ﷺ في قوله: «إن جاءت به كذا وكذا فهو لفلان، وإن جاءت به كذا وكذا فهو لفلان»، فحكم بينهما بالظاهر دون الباطن وسوى الحكم بينهما بمقتضى اللعان، لأن ما علمه من باطن الأمر وقرائن الأحوال التي قال لأجلها إن جاءت به كذا وكذا فهو لفلان، ولذلك قال ﷺ في رواية ابن عباس: لما جاءت به على النعت المكروه «لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولهما شأن».

والذى ذهب إليه الشافعى: أن أحكام اللعان وقوع الفرقة، وتأبد الحرمة، وسقوط حد القذف، وانتفاء النسب، ووجوب حد الزنا عليها إن لم تلتعن، فإذا لعنت سقط الحد عنها ولحقها الولد. وقال أبو حنيفة الفرقة تتعلق بلعانها وحكم الحاكم، وهو إحدى الروايتين عن أحمد. وقال ربيعة ومالك وداود تتعلق الفرقة باللاعنين معاً، وهى الرواية الثانية عن أحمد. وقد استدلل أبو حنيفة ومن قال بقوله. بهذا الحديث حيث أضاف التفريق إلى النبي ﷺ وأما الشافعى، فإنه قال: لما جرى التلاعن بحضرة رسول الله ﷺ أضيف التفريق إليه ونسب إلى فعله كما تقوم البينة، إما بشهادة، وإما بإقرار المدعى عليه فيثبت الحق بهما عليه ثم يضاف الأمر في ذلك إلى قضاء القاضى. قال: ولو وجب أن لا يكون التفرقة إلا بأمر الحاكم لوجب أن لا ينفى الولد عن الزوج إلا بحكم الحاكم. لأنه قد سبق عليه في الذكر فقال فرق بين المتلاعنين وألحق الولد بالأمر فإذا جاز أن يلحق الولد بالأمر ويقطع / بنسبه على الأب غير صنع الحاكم فيه جاز أن ١٦/أ تقع التفرقة بينهما من غير صنع له فيه.

وأما تأييد الحرمة فإليه ذهب عمر، وعلى، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر. وبه قال النخعي، والبصري، والزهرى، والقورى، والأوزاعي، وعطاء بن رباح، ومالك، وإحدى الروایتين عن أحمد لأنه فسح لاطلاق.

قال أبو حنيفة ومحمد: إنه طلاق لا فسح، فلذلك لا تتأبد عنده الحرمة ويظهر الأثر فيما إذا كذب نفسه فإنه يجوز عودها إلى نكاحه عندها.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان، عن ابن شهاب، عن سهل بن سعد قال: شهدت المتلاعنين عند رسول الله ﷺ وأنا ابن خمس عشرة سنة قال الشافعي: ثم ساق الحديث فلم يتقن إتقان هؤلاء.

هذا طرف من حديث اللعان الذي رواه سهل وقد تقدم ذكره في أول (كتاب اللعان) وهذا الطرف قد استدل به الشافعي على أن اللعان لا يكون إلا بمحضر من طائفة من المؤمنين، لأنه قال: ولما حكى سهل بن سعد شهود المتلاعنين مع صغر سنه، وحكاه ابن عمر، استدللنا أن اللعان لا يكون إلا بمحضر من طائفة من المؤمنين لأن ما يحضره الصغار والكبار أولى به، ولأنه أردع للمتلاعنين عن الكذب.

وقوله فلم يتقن إتقان هؤلاء يريد ما مضى من روايات وغيره، وإنما أشار إليهم لأنهم قد تقدم ذكرهم في كلامه قبل ذكره لهذا الحديث، ففي رواية مالك وغيره وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ وفي رواية ابن جريج: فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد. وفي رواية الأوزاعي فأمرهما رسول الله ﷺ بالملاعنة بما سمي الله في كتابه وفي رواية نافع، عن ابن عمر: فتلاعنا كما قال الله عز وجل / . والإتقان: الإحكام والمراد به أنه لم يحكم بحفظه كما حفظه غيره من الرواة.

ب/١٦

ومذهب الشافعي: أن اللعان لا يصح إلا بحضور الحاكم، وأن يكون في أشرف الأماكن فإن كان بمكة بين الركن والمقام، وإن كان بالمدينة فعند المنبر. وقيل عنه وإن كان بالقدس فعند الصخرة، وإن كان في غيره من البلاد فبالجامع، وأن يكون بعد العصر وأن يكون بجمع من الناس وأقلهم أربعة.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عامر بن سعد، عن أبيه أن النبي ﷺ قال: « أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يكن» يعنى محرمة فحرم من أجله مسألته.

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود (١).

(١) البخارى في الاعتصام (٧٢٨٩) ومسلم في الفضائل (١٣٢/٣٣٧) وأبو داود في السنة (٤٦١٠).

فأما البخارى : فأخرجه عن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن سعيد بن عقيل، عن الزهري وقال: عن شيء لم يحرم فحرم.

وأما مسلم : فأخرجه عن يحيى بن يحيى، عن إبراهيم بن سعد.

وأما أبو داود : فأخرجه عن عثمان بن أبي شيبة عن سفيان ، عن الزهري وقال: عن أمر لم يحرم.

تقول أجمرم الرجل، وأجمرم جرماً وإجراماً إذا أذنبه والجارم : الجانى، والجرم: الذنب، وقوله فى المسلمين جرماً أى أن ذنبه مختص يختص بهم ولهم: لأن التحريم راجع إليهم ولهذا أعظم ذنباً فيهم فجعلهم محلاً لجرمه . وقوله من : فحرم من أجل مسألته تعليل من لبيان الجرم وأنه كان بسبب سؤاله، وهذا الحكم من تعظيم أمر السؤال إنما هو فيمن يسأل نعتاً وتكلفاً فيما لا حاجة له فيه لا فيمن سأل سؤال حاجة وضرورة مثل مسألة بنى إسرائيل فى شاب البقرة، وذلك أن الله سبحانه وتعالى أمرهم أن يذبحوا بقرة فلو استعرضوا البقر وأخذوا منها بقرة فذبحوها / لأجزأتهم فمالوا 17/أ يسألون ويتعتنون حتى غلظت عليهم، وأروا بذبح بقرة مخصوصة فعظمت عليهم المهمة ولحقتهم المشقة فى طلبها، حتى وجدوها فاشتروها بالمال العظيم فذبحوها وما كادوا يفعلون، ولذلك قال: « إن بنى إسرائيل شددوا فشدد عليهم » .

فأما من كان سؤاله استبانة لحكم واجب، واستفادة لعلم قد خفى عليه، فإنه لا يدخل فى هذا الوعيد ، كيف وقد قال الله سبحانه : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٧] وقد احتج بهذا الحديث من ذهب إلى أن أصل الأشياء قبل ورود الشرع بها على الإباحة إلى أن يقوم دليل الحظر، وقد استدلت الشافعى بهذا الحديث فى كتاب اللعان لقول عاصم بن عدى لعويمير العجلانى سل لى رسول الله ﷺ وقوله إن رسول الله ﷺ كره المسألة .

قال الشافعى فى حكم اللعان فى كتاب الله ثم سنة رسول الله ﷺ دلائل واضحة منها: أن عويمراً سأل رسول الله ﷺ عن رجل وجد مع امرأته رجلاً ففكره المسائل وذلك أن عويمراً لم يخبره أن هذه المسألة كانت ثم ذكر هذا الحديث ثم قال : وقد قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١] الآية : فكانت المسائل فيما لم ينزل إذا كان الوحي منزل مكروهة لما ذكرنا من قول الله ثم قول رسول الله وغيره مما فى معناه، ومعنى كراهية ذلك أن تسألوا عما لم يحرم فإن ما حرمه الله تعالى فى كتابه أو على لسان نبيه حرم أبداً إلا أن ينسخ الله تحريمه فى كتابه

أو ينسخ على رسوله سنة بسنة، وهو دلالة على أن ما حرم رسول الله ﷺ حرام بأمر الله إلى يوم القيامة وفيه دلالة على أن رسول الله حين وردت عليه هذه المسألة وكانت حكماً وقفاً عن جوابها حتى أتاه من الله الحكم فيها: / فقال لعويمر: «قد أنزل الله فيك وفي صاحبتك» فلاعن بينهما كما أمر الله في اللعان ثم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة ونفاه عن الأب، وقال «لا سبيل لك عليها» ولم يرد الصداق على الزوج فكانت هذه أحكاماً وجبت باللعان والله أعلم.

وأخبرنا الشافعي أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، من أبي هريرة أن رجلاً من أهل البادية أتى النبي ﷺ فقال: إن امرأتى ولدت غلاماً أسود، فقال النبي ﷺ «هل لك من إبل» قال: نعم قال: «ما ألوانها» قال: حمرة قال: «وهل فيها من أورك» قال: نعم، قال: «إلى تولى ذلك» قال: عرق نزعة فقال النبي ﷺ: «فلعل هذا نزعة عرق» وأخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة أن أعرابياً من بني فزارة فذكر الحديث وقال فيه: إن فيها ألواناً قال فأنى ذلك قال: لعله نزعة عرق، فقال النبي ﷺ: «وهذا فلعله نزعه عرق».

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة (١). أما البخاري: فأخرجه عن يحيى بن قزعة، وإسماعيل بن أبي أويس، عن مالك.

وأما أبو داود: (٢) فأخرجه عن ابن أبي خلف، عن سفيان.

وأما النسائي: فأخرجه عن إسحاق بن إبراهيم، عن سفيان.

وأما الترمذي: فأخرجه عن عبد الجبار بن العلاء، وسعيد بن عبد الرحمن، عن سفيان، عن ابن شهاب وفي رواياتهم وهو يعرض بالإستفاء منه.

الأورق من الإبل: الذي في لونه بياض إلى سواد، وهو أطيب الإبل لحماً وليس بمحمود عندهم في عمله وسيره، قاله الأصمعي، وقال أبو زيد: هو الذي يضرب لونه إلى الخضرة. والجمع ورق، والمراد من الحديث على كلا التفسيرين أن في إبله بغيراً تخالف ألوانها.

٢/١٨

(١) البخاري في الطلاق (٥٣٠٥)، ومسلم في اللعان (١٨/١٥٠٠)، وأبو داود في الطلاق (٢٢٦٠)، والنسائي في الطلاق ١٧٨/٦.

(٢) في المخطوطة وأما مسلم لا يروى عن ابن أبي خلف وروايته في الحديث عن قتيبة بن سعيد.

وقوله إلى تولى ذلك: أى من أين/ جاء هذا اللون المخالف ألوانها: ونزع فلان ١٨/أ إلى أبيه: إذا أشبه، أى لعله نزعة عرق فى أصله رجع إليه ومال نحوه، فشبّه النبي ﷺ الأورق من إبله بولده الذى جاء أسود، والذى جاء أسود وإن كان الأب والأم ليسا بأسودين، وفى قول النبي ﷺ « وهل فيها من أورق » وإدخاله لفظ من فى الاستفهام فائدة فى تحقيق القول والتشبيه لأن لفظ من تزيد فى الاستفهام استغراقاً أى ولو أنه أورق واحد ولذلك قال فى الجواب نعم إن فيها أورقاً، هذا القول من الأب تعريض بأن زوجته قد زنت، وأنه يريد أن ينفى ولدها فحكم النبي ﷺ بهذا السؤال والتشبيه بالإبلى أن الولد للفراش، ولم يجعل اختلاف اللون دلالة يجب الحكم بها.

وفى هذا دليل على إثبات القياس، ويبان أن المتشابهين حكمهما من حيث اشتبهما واحد .

وهذا الحديث أخرجه الشافعى فى التعريض بالقذف قال فلما كان قول الفزارى تهمة الأغلب منها عند من سمعها أن أراد قذفها نسمعه النبي ﷺ فلم يره قذفاً له: كان لقوله وجه يحتمل أن لا يكون أراد به القذف من التعجب والمسألة عند ذلك، استدللنا على أنه لا حد فى التعريض .

والذى ذهب إليه الشافعى: أن التعريض بالقذف لا يكون قذفاً، إلا بعد أن يعرف أنه أراد به القذف، وبه قال أبو حنيفة

وقال مالك وأحمد فى أشهر الروايتين عنه: أنه يكون قذفاً فى حال الغضب، فأما إذا كان الأم والأب أبيضين وجاء الولد أسود وبالعكس ففى جواز نفي الولد وجهان .

وقال المزنى : فى (الجامع الكبير) سمعت الشافعى يقول: أخبرنا ابن أبى فديك، ١٨/ب عن ابن أبى ذئب ، عن الزهرى/ عن سالم، عن أبيه، أن عمر رضي الله عنه كان يجلد الحد فى التعريض . قال المزنى قوله بدلائل الكتاب والسنة أولى من هذا يريد استدلال الشافعى بما ذكرنا من السنة وبأن الله - تعالى - أباح التعريض بالخطبة فى عدة المتوفى عنها فكان خلافاً للتصريح .

الفصل الثاني في الولد للفراش

أخبرنا الشافعي ، أخبرنا سفيان ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، والشك من سفيان : أن رسول الله ﷺ قال : «الولد للفراش وللعاهر الحجر» .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي^(١) .
أما البخاري : فأخرجه عن آدم ، عن شعبة ، وعن مسدد عن يحيى ، عن شعبة ، عن محمد بن زياد ، عن أبي هريرة .

وأما مسلم : فأخرجه عن سعد بن منصور فقال سعد عن أبي هريرة . وزهير ، وعبد الأعلى بن حماد ، والناقد عن سفيان . وأما ابن منصور فقال : عن سعيد عن أبي هريرة ، وأما زهير فقال : عن سعيد ، أو عن أبي سلمة أحدهما أو كلاهما عن أبي هريرة . وقال الناقد : حدثنا مرة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، ومرة ، عن سعيد ، ومرة عن سعد ، أو أبي سلمة .

وأما الترمذي : فأخرجه عن أحمد بن منيع ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن سعيد قال : وقد رواه الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة .

وأما النسائي : فأخرجه ، عن قتيبة ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة . وفي الباب عن عمر ، وعثمان وعائشة ، وأبي أمامة ، وعمرة بن خارجة ، وعبد الله بن عمر ، والبراء بن عازب ، وزيد بن أرقم .

أ/١٩ الولد يقع الذكر والأنثى ، والواحدة والجمع تقول : هذا ولدك وهذه / ولدك ، وهؤلاء ولدك . واللام في للفراش : اللام الملك ، والفراش أراد بها النكاح ، لأن الزوجة فراش الرجل ، وقيل أراد صاحب الفراش يريد بالفراش الذي ينامان فيه ، وقد صرح بذلك البخاري في رواية أخرى له أن النبي ﷺ قال : «الولد لصاحب الفراش» . والعاهر : الزاني ، والعاهرة الزانية عهر فهو عاهر ، والعهر بالسكون : الزنا ويروى بالفتح والإسم : العهر ، ومعنى قوله : وللعاهر الحجر : قد ذهب بعض الناس إلى أنه

(١) البخاري في الحدود ، ب للعاهر الحجر (٦٨١٨) ، ومسلم في الرضاع (٣٧/١٤٥٨ مكرر) ، والترمذي في الرضاع (١١٥٧) ، والنسائي في الطلاق ٦/١٨٠ .

أراد به الرجم، لأن حد الزانى رجم بالحجارة وليس الأمر كذلك ، لأنه ليس كل زان يرجم وإنما يرجم المحصن منهم قالوا: وإنما المعنى به ها هنا الحرمان والخيبه كقولك إذا أيأست الطالب وخيبته من الشيء . مالك غير التراب، وما فى يدك غير الحجر ونحو ذلك من الكلام، يريد أن العاهر قد خاب من حقوق الولد وأيس منه وهذا كقوله ﷺ : « إذا جاء صاحب الكلب يطلب ثمنه ماملأ كفه تراباً » يريد أن الكلب لا ثمن له فضرب المثل بالتراب الذى لا قيمة له، وقد أجرى بعضهم حديث ثمن الكلب على ظاهره وقال تملأ كفه تراباً كمن قال فى العاهر أنه أراد بالحجر الرجم .

وإثبات النسب وإلحاقه بالفراش المستند إلى عقد صحيح أو ملك يمين مذهب جميع الفقهاء، لم يختلف فيه أحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المجتهدين وغيرهم، ولا يثبت الولد بوطء الزنا، وأول من استلحق فى الإسلام ولد الزنا معاوية ابن أبى سفيان فى استلحاقه زياد ابن أبيه والقصة مشهورة، وذلك بخلاف الاجماع من المسلمين، ثم لا يفيد الاستلحاق شيئاً من الأحكام الشرعية إذا كان عن زنا .

قال الشافعى: وليس يخالف حديث نفى الولد عمن ولد على فراشه قول النبى ﷺ / « الولد للفراش وللعاهر الحجر » وقوله: الولد للفراش له معنيان: ١٩/ب أحدهما: وهو أعمهما وأولاهما : أن الولد للفراش ما لم ينفه رب الفراش باللعان الذى نفاه به عند رسول الله ﷺ، فإذا نفاه باللعان فهو منفى عنه وغير لاحق بمن ادعاه بزنا وإن أشبهه . والمعنى الثانى: إذا تنازع الولد رب الفراش والعاهر فالولد لرب الفراش والله أعلم .

وأخبرنا الشافعى ، أخبرنا سفيان، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة أن عبد بن رفعة [وسعد اختصر إلى رسول الله ﷺ فى ابن أمة زمعة ذكره] (١) فقال سعد يا رسول الله أوصانى أخى إذا دخلت مكة أن أنظر إلى ابن أمة زمعة فأقبض فإنه ابنى فقال عبد بن زمعة: أخى وابن أمة أبى فرأى شهباً بيناً بعتبه فقال: « هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش، واحتجى منه يا سودة » . هكذا أخرج هذا الحديث فى كتاب (اختلاف الحديث) .

وقد أخرج المزنى، عنه، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أنها قالت : كان عتبة بن أبى وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبى وقاص أن ابن وليدة زمعة منى فاقبض إليك، فلما كان عام الفتح أخذ سعد بن أبى وقاص قال : ابن أخى كان

(١) ما بين المعقوفين سقط من المخطوطة، وقد أثبتناه من المسند ص ١٨٨

عهد إلى فيه فقال عبد بن زمعة: أخى وابن وليدة أبى ولد على فراشه، فقال رسول الله ﷺ: « هو لك يا عبد بن زمعة». وقال رسول الله ﷺ: « الولد للفراش وللعاهر الحجر»، ثم قال رسول الله ﷺ لسودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ: «احتجبى عنه» لما رأى من شبهه بعتبه فما رآها حتى لقي الله عزوجل.

هذا / حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا الترمذى (١).

١/٢٠

فأما مالك: فأخرجه عن ابن شهاب وذكر رواية المزنى.

وأما البخارى: فأخرجه عن عبد الله بن محمد، عن سفيان، وعن عبد الله بن يوسف واسماعيل، ويحيى بن قرعة، والقعنبي عن مالك.

وأما مسلم فأخرجه عن سعد بن منصور وأبى بكر بن أبى شيبة والناقد عن سفيان.

وأما أبو داود: فأخرجه عن سعيد بن منصور، ومسدد، عن سفيان.

وأما النسائى: فأخرجه عن إسحق بن إبراهيم، عن سفيان كانت العرب فى الجاهلية تكون لهم إما عليهن ضراب لمواليهن، ومن البغايا يذهبن ويؤذنين ضرابتهن، وكانت الأمة إذا جاءت بولد وادعاه أحد الزناة الذين زنوا بها استحق به وصار ولده، كما يكون فى النكاح الصحيح، وكان لزمعة بن قيس بن عامر بن لؤى وهو أبو سودة زوج النبي ﷺ أمة زانية إلا أنه كان يلم بها فزنا بها عتبة بن أبى وقاص فى الجاهلية وحملت منه، فلما حضرته الوفاة قال لأخيه سعد بن أبى وقاص: إن حمل أمة زمعة منى فلما فتحت مكة نظر سعد إلى ابن أمة زمعة فطلبه ليأخذه، وأبى عليه عبد بن زمعة، أن يعطيه وقال هو أخى وولد على فراش أبى من أمته، فاخصمنا إلى النبي ﷺ فلما رآه النبي ﷺ رأى فيه شبيهاً ظاهراً بعتبة، إلا أنه حكم بظاهر حكم الإسلام فى كون الولد للفراش ولم يعتبر بالشبه الذى رآه فيه. فحكم به لعبد، ولم يحكم به لسعد، ثم أنه للشبه الذى رأى فيه بعتبة قال لسودة زوجته: «احتجبى منه» وإن كان حكم الإسلام قد جعله أخاها إلا أن الشبه الذى فيه اقتضى الاستحباب إما بالاحتجاب منه والاستظهار / بالتزوه عن الشبه.

٢٠/ب

وإليه ذهب الشافعى، ومالك، وأبو داود قال أبو حنيفة والثورى والأوزاعى

(١) مالك فى الموطأ ٧٣٩ والبخارى فى البيوع (٢٠٥٣) وفى الخصومات (٢٤٢١) ومسلم فى

الرضاع (١٤٥٧/٣٦ مكرر) وأبو داود فى الطلاق (٢٢٧٣)، والنسائى فى الطلاق ٦/١٨٠، ١٨١.

وأحمد : فما هذا على سبيل الواجب وهو حرام، لأن من أصلهم أن من زنا بامرأة حرمت على أولاده، وهذه القضية لما رأى النبي ﷺ الشبه لعتبة علم أنه من مائه فأجراه فى التحريم مجرى النسب، فأمرها بالاحتجاب منه .

وقوله: « هو لك يا عبد بن زمعة» . هذه اللام لام الملك والتخصيص، وهى بالتخصيص أشبه يريد ملكك ثابت لله بموجب دعواك، أو مختص بك دون خصمك، ثم علل إثبات الحكم لعبد بقوله: « الولد للفراش» ثم جاء بالتعليل عارياً من حرف العلة، وذلك أحسن فى مواقع الخطاب، لأنه يكون الكلام كأنه جملة واحدة، وأن هذه العلة جزء من الكلام وبعض من أبعاضه، وإذا جاء حرف العلة صار الكلام منقسماً إلى علة ومعلوم، ألا ترى أنه لو قال: هولاك يا عبد ، لأن الولد للفراش لم يكن لهذه الطلاوة والحسن والامتزاج الحاصل بقوله: « هو لك يا عبد الولد للفراش» وبيان ذلك أن ظهور حرف العلة يفيد معناها ولا يتوقف فهم السامع على تدبر الكلام، وإذا أسقطه صار الكلام محتاجاً إلى حرف التعليل فيتوفر الفهم على الإصغاء إلى اللفظ والاستماع إليه وتدبر معناه، ولأن الشيء إنما يحذف فى موضع لا يخل صرفه بالمعنى، حتى يصير كأنه مستغنى عنه .

قال الشافعى: فقد قضى رسول الله ﷺ بابن وليده زمعة بدعوة أخيه ونسبه إلى أبيه، وقال: «الولد للفراش» وأعلم أن الأمة تكون فراشاً .

وأخبرنا الشافعى أخبرنا سفيان بن عيينه عن عبيد الله بن أبى يزيد، عن أبيه قال: أرسل عمر بن الخطاب إلى شيخ من بنى زهرة كان يسكن دارنا، فذهب معه إلى عمر / فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية؟ فقال: أما الفراش فلفلان ، وأما النطفة فلفلان ١/٢١ فقال عمر يعنى بن الخطاب: صدقت ولكن رسول الله ﷺ قضى بالفراش .

وقد رواه المزنى عن الشافعى بالإسناد قال: أرسل عمر بن الخطاب إلى شيخ من بنى زهرة من أهل دارنا، فذهب مع الشيخ إلى عمر وهو فى الحجر، فسأله عن ولاد الجاهلية قال: وكانت المرأة فى الجاهلية إذا طلقها زوجها أو مات عنها نكحت بغير عدة، فقال الرجل: أما النطفة فمن فلان وأما الولد فهو على فراش فلان ، فقال عمر صدقت، ولكن قضى رسول الله ﷺ بالولد للفراش .

هذا طرف من حديث قد تقدم ذكره فى (كتاب الحج) وذكرنا هناك شرحه ونذكر هنا منه ما يزيد بياناً .

الولاد: مصدر ولدت المرأة تلد وولاداً وولادة وأولدت حان ولادها والنطفة: القليل

من الماء ، ولهذا سمي به ماء الرجل وقوله : أما الفراش فلفلان ، يريد به الزوجة أو الأمة ، وكلاهما يسمى فراشا ، وقوله : وأما النطفة فلفلان فيريد به أن الولد مخلوق من مائه ، وإن كانت أم الولد فراشاً لغيره ، وكذلك لأنه يكون قد رأى منه شبيهاً به فألحق للشبهه ، وإن كانت الفراش تلحقه ولذلك قال له عمر صدقت ، ولكن قضى رسول الله ﷺ بالفراش ، وأبطل حكم الشبهه .

والذى أراد بقوله «ولاد الجاهلية» : أن الجاهلية كان لهم نكاح يسمونه نكاح الاستبضاع ، كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها اذهبي إلى فلان فاستبضعي منه ، ويعتزلها زوجها ولا يمسه حتى يبين حملها من الذى تستبضع منه ثم يصيبها زوجها ، ولا يعتزلها بعد ذلك ، وإنما يفعل هذا رغبة فى نجابة الولد ، وإنما / سموه نكاح الاستبضاع ، لأن المرأة بذلت فرجها لذلك الرجل ، والبضع : النكاح والذى جاء فى رواية المزنى من نكاح الزوجة بغير عدة لا ينافى هذا ، فإن ذلك من ولاد الجاهلية وهذا من ولادها أيضاً فلا يكون مناقضاً والله أعلم .

ب/٢١

والذى ذهب إليه الشافى : أن الفراش بالوطء لمالك اليمين ، وبالعقد للزوجة ، والأمة لا تصير فراشاً بالملك لأن الملك قد يقصد به غير النكاح ، بخلاف العقد فإن وطئها صارت فراشاً ولحق ولدها ، وبه قال مالك وأحمد . وقال أبو حنيفة والثورى لا تصير فراشاً حتى يقرب بولدها ، فإذا أقر به صارت فراشاً ولحقه ولدها .

وأخبرنا الشافى ، أخبرنا عبد العزيز بن محمد ، عن يزيد بن الهاد ، عن عبد الله بن يونس ، أنه سمع المقبرى يحدث القرظى قال المقيرى : حدثنى أبو هريرة أنه سمع النبى ﷺ يقول لما نزلت آية الملاعنة قال : فقال النبى ﷺ : «أيا امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله فى شىء ولم يدخلها الله جنته ، وأيا رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه وفضحه به على رؤوس الخلائق فى الأولين والآخريين» .

هذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائى (١) .

أما أبو داود : فعن أحمد بن صالح ، عن ابن وهب ، عن عمر بن الحارث ، عن ابن الهاد .

وأما النسائى : فعن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، عن شعيب ، عن الليث ، عن ابن الهاد .

قوله : أيا امرأة : إذا حملت من الزنا وجعلت الحمل من زوجها ، فقد أدخلت

(١) أبو داود فى الطلاق (٢٢٦٣) ، والنسائى فى الطلاق ١٧٩/٦ .

على زوجها قومه ولدأ ليس من زوجها . وقوله : ليست من الله فى شىء : أى لا علاقة بينها وبين/ الله ، ولا عندها من حكم الله وأمره ودينه شىء كما ليست من شأنك فى شىء أى ليس عندى من أمرك، وما أنت عليه شىء ولا أنا متعلق منك بسبب، وذلك براءة من الله تعالى: فكأنه قال: فهى بريئة من الله فى كل أمرها وشأنها، ولذلك جاء بلفظة شىء منكروه: أى أنها بريئة منه فى كل أمورها وأحوالها، وإنما أردف هذا اللفظ المشتمل على الذم العام المتضمن جميع أقسامه بقوله ، ولم يدخلها الله جنته لأمرين: أحدهما : أن الأول حكم عام كما قلنا إلا أنه مع عمومه لا يكاد النساء يقعن على حقيقة المراد منه لعمومه ، فأعقبه أحد أنواعه التى يعمها كل سامع فقال ولم يدخلها الله جنته ، وذكر دخول الجنة دون غيره من أنواع الوعيد لأن الأنفس تميل إلى النعيم، وحصول الراحة ودخول الجنة من أقوى أسباب حصول النعيم، فإن كل ما أعد من أسباب النعيم موجود فيها، ومن حرمةا فقد حُرِم الخير كله، والأمر الثانى : قوله ولم يدخلها جنته تعريض لدخول النار لأنه ليس فى الآخرة إلا جنة أو نار، فمن لم يدخل الجنة فهو فى النار، وإذا كان فى النار ولم يدخل الجنة فقد خلد فيها فجمع فى هذه اللفظة بين نوعين من التغليظ على الزانية أحدهما : التصريح بالمنع من دخول الجنة، والآخر التعريض بدخول النار.

وقوله: «أيا امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم»: يشتمل على التغليظ والوعيد لأن فيه إدخال الولد والزنا معاً، لأن من جاءت بولد زنا فإنها زانية حيث أن الزنا قبل الولادة ولكنه أراد أن ينهى عن الأمرين، وتوعد على الحاليتين جاء اللفظ الشامل لهما، وهو إدخال الولد على غير أهله .

وأما قوله: «أيا رجل حجد ولده وهو ينظر إليه» فإنه تغليظ على من / يقذف زوجته يفتأت عليها نفيأ وهو كاذب عليها، فجاء بلفظ حجد الولد، لأنه يدل على القذف والنفى معاً.

وقوله: «وهو ينظر إليه» يريد يراه أنه منه ويعلم أنه ولده لم ينكره.

وقوله: «احتجب الله منه» من أعظم أسباب الوعيد والتغليظ لأنه لا غاية فى النعيم أعظم من النظر إلى الله تعالى فى الدار الآخرة، وهى النهاية القصوى من الخير، فإذا احتجب الله عن إنسان فالويل له.

وقوله: «وفضحه به» يريد بجحوده ولده، وإظهار كذبه على زوجته وافترائه عليها، وهذا من أقوى أسباب الوعيد ولا سيما عند العرب الذين أولوا الألفة والحمية ، وإنما قدم ذكر المرأة على الرجل فى هذا المقام ، لأن المرأة هى التى باشرت الزنا ولولا

إرادتها وإجابتها لم يقع اللهم إلا كرهاً وهى كانت السبب فى إلحاق الولد به والرجل
 إنما يقف على أمرها بعد وقوع الفعل وعلى نحو من هذا جاء قول الله عز وجل :
 ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] فقدم المرأة على الرجل فى
 الذكر والله أعلم.
